دعم الهيئة وتطوير المهنة*

تحت رعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز افتتح معالي وزير التجارة فعاليات مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني.

ولعل مما تميز به هذا المؤتمر هو الاختيار الجيد للموضوع الرئيس والمحاور الأساسية للمؤتمر، فالمؤتمر يحمل عنوان «المحاسبة والاستثمار: دعم وتنمية».

والواقع أن علاقة المحاسبة ودورها في التنمية الاقتصادية علاقة وطيدة وأصلية في الدول المتقدمة، إلا أننا في المملكة لم ندرك هذا الدور إلا متأخرًا. فالمحاسبة في نظر الكثير – وللأسف – تنحصر في التسجيل والصرف دون إدراك للدور المهم الذي تلعبه المحاسبة والمراجعة في العملية الاقتصادية بأكملها.

وفي هذا المجال فإن المحاسبة هي في الأساس نظام معلوماتي يوفر لمتخذي القرار معلومات مالية وغير مالية لاتخاذ قرار رشيد. وبينما أدركت الدول الغربية دور مهنة المحاسبة والمراجعة على مستوى الاقتصاد الكلي وحماية المستثمرين، فإننا مازلنا وللأسف لم ندرك هذا الدور أو لم نسع بجدية للاستفادة من مهنة المحاسبة.

ومع تقديرنا للدور الذي تلعبه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومن قبلها الجمعية السعودية للمحاسبة، إلا أن تطوير المهنة يحتاج إلى تكاتف الجهات الرسمية مع الهيئة والجمعية للوصول إلى مهنة فاعلة في دعم العملية الاقتصادية.

ومما يؤكد ضرورة دعم الهيئة وتطوير المهنة ما تشهده المملكة من تنمية اقتصادية ضخمة. فهذه النهضة الاقتصادية لا بد أن تصاحبها مهنة محاسبة ومراجعة قوية، ومحاسبون من أبناء البلد على مستوى عال من التأهيل لتولي زمام القيادة في القطاع الخاص.

كما أن هذه النهضة الاقتصادية تتطلب من الهيئة والجمعية وأقسام المحاسبة في الجامعات أن تعيد النظر في أهدافها وخططها وبرامجها والعمل سويًا مع الجهات الرسمية (وزارة التجارة، وهيئة السوق المالية، ومؤسسة النقد) للعمل على تطوير المهنة حتى تقوم بدورها في حماية الاقتصاد.

إن عدم الاهتمام بتطوير مهنة المحاسبة سيؤدي إلى عواقب وخيمة على مستوى المنشآت وعلى مستوى الاقتصاد. ولعل مما يدل على عدم تقديرنا دور مهنة المحاسبة ما يخصص لهيئة المحاسبة من مبالغ مالية سنوية، فموازنة هيئة المحاسبة في الواقع تعد مبلغًا ضئيلًا مقارنة بما تقوم به الهيئة من مهام وأعمال.

إن عشرة ملايين ريال فقط (موازنة الهيئة) لا تتوافق مع أهداف الهيئة الرئيسة (إصدار المعايير، ومراقبة الجودة، وتأهيل المحاسبين). كما أن مقارنة هذه الموازنة مع ما يخصص للهيئات المماثلة في الدول المتقدمة ليُعد أمرًا مخجلًا لنا جميعًا. فعلى سبيل المثال، تبلغ ميزانية مجلس الإشراف الأمريكي PCAOB المسؤول عن مراقبة مكاتب المحاسبة التي تراجع الشركات المساهمة فقط نحو ٤٨٨ مليون ريال (١٣٠ مليون دولار).

ومن المعروف أن هذا المجلس يقوم فقط بأحد الأدوار التي تقوم بها الهيئة السعودية. ومع فارق بين حجم الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد السعودي، إلا أن ضخامة المبالغ المخصصة لهذا المجلس لتبين لنا ضرورة الاهتمام بالهيئات المهنية المحاسبية ودعمها.

وفي الختام فإن دعم المحاسبة والتوعية بأهميتها في مجال الأعمال ليُعد في الواقع دعمًا وتعزيزًا للاقتصاد الوطني وخدمة مؤسساته وتعزيز الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة لضبط أعمال المنشآت ومراقبة أداء تلك المنشآت بما يضمن تحقيق أهدافها ورعاية مصالح مساهميها.

---

* نقلا عن صحيفة الاقتصادية العدد ٥٦٤٨

د. محمد بن سلطان السهلي
أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة الملك سعود